

## كلمة الوفد التونسي

### خلال أشغال المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022

- معالي السيد ناصر سلطان الشريدة، رئيس المنتدى، وزير التخطيط والتعاون الدولي بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة
- معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية
- معالي السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة،
- معالي السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا
- السيدات والسادة ممثلي الدول الأعضاء المحترمين

يسرني في البداية أن أعبر عن عميق الامتنان لجمهورية لبنان الشقيقة على كرم الاستضافة وحسن الاستقبال، وأن أجدد شكري إلى الإسكوا وجامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية على جهودهم المتواصلة من أجل تكريس نهج تشاركي عربي للتباحث في السياسات والحلول التنموية الكفيلة بإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد 19، في كنف النهوض بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030.

### السيدات والسادة

لقد أكدت تونس مرارا ومن مختلف المنابر الدولية والإقليمية على قناعتها بأن أجندة التنمية المستدامة تبقى الإطار الأمثل لمواجهة التحديات التنموية وتعزيز المناعة ضد الأزمات العالمية وتحقيق بناء أفضل لشعوبنا، خاصة بعد ما أبرزته جائحة كوفيد من مواطن ضعف في السياسات التنموية الوطنية ومن وجوب مزيد تطويع آليات التعاون متعدد الأطراف والإقليمي للمتطلبات التنموية التي اقتضتها هذه الجائحة.

ومن هذا المنطلق واصلت تونس جهودها الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحرصت بعد أزمة كوفيد على تقييم مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف وتشخيص التحديات القائمة من خلال تقديمها لتقريرها الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى المنعقد في جويلية 2021.

وتعكف تونس حاليا على إعداد مخطط تنموي للسنوات القادمة، موائم لأجندة التنمية المستدامة 2030 وقائم على سياسات تنموية تهدف للتعافي من أزمة كوفيد عبر تكريس أنظمة حماية اجتماعية وصحية أكثر مرونة وعدالة وشمولية، ونموذج تنمية يقوم على الانتقال الرقمي والاقتصاد الأخضر.

كما ستحرص تونس على أن يحقق هذا المخطط التنموي مزيدا من العدالة الاجتماعية، من خلال تكريس مبدأ عدم تخلف أحد عن ركب النمو، عبر سياسات تنموية راعية للفئات الهشة والشباب والمرأة، بما يتماشى والمسار التصحيحي الذي أطلقه سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد من أجل ديمقراطية حقيقية تستجيب لتطلعات الشعب التونسي.

### السيدات والسادة،

لا يخفى على أحد أن الجهود الوطنية لدولنا تبقى غير كافية أمام حجم التداعيات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد 19 والتي قدرتها الإسكوا بمنطقتنا العربية، علاوة على خسارة آلاف الأرواح البشرية، بخسارة حوالي 180 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2020، وبازدياد عدد الفقراء بزهاء 16 مليون نسمة، إلى جانب تدهور النفاذ للتعليم والصحة. ولا شك أن التطورات الأمنية الخطيرة التي يشهدها العالم ستضاعف من حجم التحديات على جميع المستويات.

وعليه، فإن ما نتج عن أزمة كوفيد19 من تقلص حاد لهامش تمويل التنمية ببلداننا، يستدعي من المجموعة الدولية الإسراع باعتماد مقاربة جديدة تقوم على تفعيل مبدأ التضامن الدولي، ومزيد دفع آليات التعاون متعدد الأطراف والإقليمي، لتقديم إجابة جماعية في مستوى التحديات الماثلة.

وقد شكلت هذه المقاربة الجديدة جوهر مداخلة سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد أمام مجلس الأمن بمناسبة القمة التي انعقدت حول الحوكمة العالمية خلال مرحلة ما بعد وباء كورونا في سبتمبر 2020 والقرار 2532 الذي اعتمده المجلس في جويلية 2020 بمبادرة من تونس وفرنسا.

ومن هذا المنبر ندعو مجددا المجموعة الدولية والمنتظم الأممي لحمل الدول الصناعية للإيفاء بكافة التزاماتها في مجال تمويل التنمية وإيجاد حلول جديّة لمعالجة عبء الديون، من خلال بلورة وتنفيذ حلول مبتكرة كرسكلتها في مشاريع تنموية تتماشى مع مسارات التعافي التي تم تشخيصها، كالأستثمار في الاقتصاد الأخضر والرقمي. كما ندعو إلى ضرورة العمل على مقاومة التحويلات المالية غير القانونية وعلى مساعدة الدول النامية لإرجاع الأموال المنهوبة.

## السيدات والسادة،

إن أجندتنا المشتركة، التي أعلن عنها السيد "أنطونيو غويتريش الأمين العام للأمم المتحدة، تقدم للجميع منطلقا جديدا لبداية التفكير المشترك للنهوض بتنفيذ أجندة 2030 وتستدعي منا الشروع دون تأخر في مناقشة ما تضمنته من مقترحات على غرار تقديم حزمة دعم للبلدان النامية لحماية كوكبنا، وصلاح النظام الضريبي الدولي، وإقامة نظام تجاري أكثر عدلا ومرونة، وتحسين التحول الرقمي.

وفي الختام أود أن أثنى من جديد جهود الاسكوا وجامعة الدول العربية الرامية لإيصال صوت المنطقة للمنتدى السياسي رفيع المستوى المقرر عقده بنيويورك في جويلية 2022 راجيا كل التوفيق لأعمال المنتدى.